الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط

الجذور والسياق والآفاق

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية

الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط

الجذور والسياق والآفاق

تصدير
الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي

تحرير
محمد العربي

مركز الدراسات الاستراتيجية
Center for Strategic Studies

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

الحرب الروسية الأوكرانية : الجذور والسياق والآفاق / تصدير مصطفى الفقي ؛ تحرير محمد العربي. -- الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٣.

صفحة ؛ سم

تدمك 978-977-452-648-6

١. النزاع الأوكراني الروسي، ٢٠١٤- ٢. أوكرانيا -- علاقات خارجية -- روسيا. ٣. روسيا -- علاقات خارجية -- أوكرانيا. ٤. الشرق الأوسط -- علاقات خارجية. أ. الفقي، مصطفى، ١٩٤٤- ب. العربي، محمد. ج. مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية.

ديوي – 327.470477 2023816762686

ISBN 978-977-452-648-6

رقم الإيداع: 26610/ 2022

© مكتبة الإسكندرية، ٢٠٢٣.

الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتاب، كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتاب، يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر.

البريد الإلكتروني: secretariat@bibalex.org

المراجعة اللغوية: محمد حسن

معالجة النص: سماح الحداد

مراجعة التنسيق: مروة عادل

التصميم الجرافيكي: أحمد بهجت

الآراء الواردة في هذا الكتاب تُعبِّر عن آراء كاتبيها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن رأي مكتبة الإسكندرية.

الحرب الروسية الأوكرانية والشرق الأوسط

الجذور والسياق والآفاق

رؤى تحليلية ومقالات رأي حول الحرب الروسية الأوكرانية

صادرة عن مركز الدراسات الاستراتيجية

مكتبة الإسكندرية

الفهرس

تصدير	الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي	٩
تقديم	الأستاذة الدكتورة مي مجيب	١١
الأزمة الروسية الأوكرانية: نحو عصر جديد في العلاقات الدولية	الأستاذ الدكتور أحمد يوسف	١٥
الحرب الروسية الأوكرانية وصراعات الشرق الأوسط	الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد	٢١
عودة الدبلوماسية الثلاثية: حرب أوكرانيا والطبيعة المركبة للعلاقات الصينية الروسية	محمد العربي	٢٧
ما بين الجائحة والحرب: الطريق إلى نظام عالمي جديد	ريهام صلاح خفاجي	٣٩

تصدير

الأستاذ الدكتور مصطفى الفقي
مدير مكتبة الإسكندرية

يموج عالم اليوم باضطرابات متلاحقة وتغيرات متسارعة، وهو ما ينعكس على الوضع الإقليمي في الشرق الأوسط؛ كما يتضح في تشابك أزمات، مثل التفاوض حول الملف النووي الإيراني والصراعات الأهلية، ومحاولات إعادة ترتيب الأمن في المنطقة والتي كان آخرها اجتماع النقب في إسرائيل، فضلًا عن استمرار عدم التوافق بين بعض الترتيبات العربية مع بقية النظام الدولي. ومع تفاقم الأزمة الأوكرانية الروسية وتحولها إلى حرب واسعة النطاق ممتدة التأثيرات، فمن الواضح أن النظام الدولي لن يعرف الاستقرار لفترة طويلة.

وأتصور أننا في أجواء تشبه ما قبل الحرب العالمية الثانية التي لا أحد يتمنى أن تتكرر، وقد لا تقع حرب عالمية ثالثة فالعالم قد تغير، إلا أنه من المزعج جدًّا أن نرى تلويحًا باستخدام السلاح النووي. وقد كنت مندوب مصر السابق في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومثل هذه الموضوعات كانت بمثابة «محرمات» لا يمكن مجرد التفكير فيها.

إن توترات شرق أوروبا والحرب في أوكرانيا لها تأثير متسع ومتفاقم يشمل حتى المواطن العادي والاقتصادات الدولية والوطنية؛ حيث تتداخل وتتعقد سلاسل الأزمات من طاقة وأغذية وغيرها. وتتعمق الأزمة مع تواري بعض الأزمات بفعل أزمات أخرى صاعدة. لقد كان العالم منشغلًا بتداعيات جائحة كورونا، التي توارت الآن بفعل الحرب في أوكرانيا، ومعها خرج الوباء من دائرة الضوء. ويذكرني هذا الوضع الذي تتلاحق فيه الأزمات وتتغير فيه الاهتمامات سريعًا بحديث الجبرتي الذي قال: «ذاكرة العوام ثلاثة أيام».

وفي هذا الإطار، يحاول هذا الملف الذي يشارك فيه أساتذة كبار وباحثون شباب الكشفَ عن حقيقة ما يجري في الحرب الروسية الأوكرانية، وعن جذورها، هل كانت تمثل ردة فعل على سقوط الاتحاد السوفيتي، أم مقدمة لسلسلة من اضطرابات وصراعات أخرى أعمق في النظام الدولي؟ بالإضافة إلى غير ذلك من تساؤلات تحاول تفسير المشهد وما قد يؤول إليه.

تقديم

الأستاذة الدكتورة مي محيب
المشرف على مركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية

انطلاقًا من حرص مكتبة الإسكندرية على إثراء المجال البحثي من أجل تقديم البدائل والرؤى المختلفة لشتى القضايا الاستراتيجية داخل مصر وخارجها، يأتي هذا الإصدار بمشاركة عدد من كبار الأساتذة وشباب الباحثين. ويحتوي على بعض مداخلات ندوة «الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط»، التي عقدها مركز الدراسات الاستراتيجية يوم ٢٩ مارس ٢٠٢٢ لمحاولة مبدئية للوقوف على جذور الحرب وسيناريوهاتها المختلفة، وما تحمله من آثار حتمية على منطقة الشرق الأوسط وصراعاته.

إن عوامل المواجهة الروسية الغربية الحالية ودوافعها المعقدة والمركبة يصعب حصارها في حدود المعارك في أوكرانيا أو في الجوار المباشر الذي يشهد تنافسًا على النفوذ وتعزيزًا لبناء القدرات العسكرية بين مختلف أطراف المواجهة. بما ينذر في المدين القريب والمتوسط، ليس فقط بتصاعد المواجهات العسكرية، ولكن أيضًا بتفاقم سباق التسلح لمستويات ونطاقات جديدة غير مسبوقة.

بقدر ما تعكس هذه الأزمة تنافسًا أمريكيًّا روسيًّا في النطاق الأوراسي، الذي عرفه عالم الجغرافيا البريطاني الشهير وأحد مؤسسي الجغرافيا السياسية هالفورد جون ماكيندر على أنها قلب العالم، لا يتوقع أن يبقى نطاق هذه المواجهة محدودًا في هذه المنطقة لثلاثة أسباب رئيسية:

- وقوع هذه المنطقة في القلب من مشروعات لوجستية ضخمة قد تُحدث تغيرات جذرية في طرق ومحاور النقل البحري والبري بالإضافة إلى مسارات الطاقة الأحفورية. وإعادة تعريف حدود تمدد نفوذ القوى الدولية والإقليمية وما تدعمه من مشروعات.

- تعقد مقومات القوى العالمية وتداخلها بحيث لا يمكن قصر نطاق الصراع في أحد المقومات، وهو ما جعل الصراع الحالي نموذجًا مثاليًّا بما يعرف بالحروب الهجينة؛ فقد تطورت أنواع الصراعات من صراعات مباشرة عسكرية تعتمد على توظيف القوة العسكرية إلى صراعات هجينة تعتمد على العقوبات والإنابة.

وخوفًا من المساس بكل من أمن ومصالح الطرفين الأمريكي والروسي، فكلاهما سيحاولان نقل الصراع إلى نطاقات جغرافية أخرى خارج أراضيهما لاستنزاف قوة الطرف الآخر. خاصة في احتمال امتداد مرحلة المواجهة فيما بعد صمت المدافع.

في ظل هذه الاعتبارات الثلاثة، فمن المرجح أن تلقي الأزمة الأوكرانية والأزمة الرئيسة المحركة لها بآثار جسيمة على مصالح دول إقليم الشرق الأوسط. وفيما اتضحت بعض هذه التداعيات بالفعل، فإن الأخرى ستظهر تجلياتها في الآونة المقبلة. وليس من المستبعد أن تنقل كل من روسيا والولايات المتحدة الصراع بينهما إلى مناطق أخرى في العالم سعيًا إلى تهديد مصالح الطرف الآخر ومفاقمة استنزاف قدراته.

وفي هذا السياق، قد ينعكس هذا السيناريو الأخير ويتضح في صورتين:

أولًا: اتباع الولايات المتحدة الأمريكية لما يعرف بنهج «الديمقراطية الهجومية»، والذي بلوره الرئيس جو بايدن في فبراير ٢٠٢١؛ حيث شدد على أن الديمقراطية لا تأتي مصادفة، ولكن يجب دعمها وإقرارها والدفاع عنها. وهو مؤشر على إمكانية دعم واشنطن

لمطالب التحول السياسي تحت شعارات الديمقراطية في الدول الداعمة أو الموالية للطرف الروسي.

ثانيًا: دعم روسيا للقوى المعادية والمناوئة للطرف الأمريكي، واستغلال نفوذ حلفاء موسكو الإقليميين لإشاعة الفوضى في مناطق المصالح الأمريكية، النفوذ الأمريكية بالتحديد، في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية.

وفيما يتوقع أن يؤثر هذا السيناريو على المصالح المصرية والإقليمية، فإن عدم اقتصار تداعياته على مصر وشمولها لأطراف إقليمية عدة، فضلًا عن الوعي بها والعمل على تطوير استراتيجيات مسبقة لاحتوائها وتجنبها قد يمثل فرصة لبناء تكتل إقليمي لتحصين المنطقة. ويمكن أن يكون هذا من خلال تبني الرؤية المصرية القائمة على حماية المصالح الوطنية ونبذ الطائفية والانقسامات الإثنية والبحث عن حلول توافقية للصراعات الأهلية.

في ضوء ما سبق، يسعى هذا الملف إلى تناول أزمة الحرب الروسية الأوكرانية من عدة زوايا، مثل الشكل الجديد للعلاقات الدولية، وخريطة تأثيرات الأزمة ومساراتها المختلفة على مختلف صراعات منطقة الشرق الأوسط، وطبيعة العلاقات الروسية الصينية وتأثيرها على موقف الصين من التغيرات الدولية، وكذلك علاقة الأزمة بغيرها من التحولات التي كشف عنها وباء كورونا.

ويأمل هذا الملف أن يكون إسهامًا من مكتبة الإسكندرية ومركز الدراسات الاستراتيجية في إثراء النقاش العربي حول الظواهر سريعة التغير في عالم اليوم الذي تقع منطقة الشرق الأوسط وعالمنا العربي في القلب منها.

الأزمة الروسية الأوكرانية:
نحو عصر جديد في العلاقات الدولية

الأستاذ الدكتور أحمد يوسف
أستاذ العلوم السياسية المتفرغ، جامعة القاهرة

لا بد أن نسلم أننا إزاء إحدى الحوادث الفارقة في العلاقات الدولية؛ إذ إننا أمام قطب هو روسيا، حتى لو كان قطبًا أضعف من الولايات المتحدة أو الصين وميزته الأساسية محصورة في قوته العسكرية، يلجأ في سابقة من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، إلى القوة العسكرية لتحقيق مطالبه التي فشل في تحقيقها بالدبلوماسية. وينصب الحديث في هذا السياق على ثلاث نقاط؛ الأولى: عن موقع هذه الأزمة من العلاقات الروسية الغربية، والثانية: محاولة لتفسير جذورها العميقة والآنية، وتحليل الوضع الراهن، وأخيرًا: محاولة لوضع سيناريوهات المستقبل.

أولًا: موقع الأزمة في إطار العلاقات الروسية الغربية

في أعقاب كل حرب كبرى، تنشأ موازين جديدة للقوى ناتجة عن نتائج الحرب، وإذا لم تراعَ هذه الموازين حقائق القوة الراهنة والكامنة، فقد تكون بداية لعنف جديد. فكما انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ألمانيا القيصرية وفرض شروط غير محتملة عليها، كانت النتيجة هي أن استغل التيار الذي قاده أدولف هتلر خلال عقدين شروط الصلح المذلة كذريعة لشن حرب عالمية جديدة. ولا يعني هذا أن بوتين يشابه هتلر، فالهوة بينهما واسعة. لكن بوتين يحاول أيضًا بعد عقدين من توليه السلطة تغيير الأوضاع التي نشبت بعد الحرب الباردة.

لقد انتهت الحرب الباردة، إذا اعتبرنا أن قطبيها كانا الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بهزيمة كلاسيكية للاتحاد السوفيتي تمثلت في تفككه وانهياره. وعلى الرغم من عدم عقد معاهدات مذلة للطرف المهزوم فإن الخطأ الذي ارتكبته القوى المنتصرة في الحرب الباردة، تعمد إذلال المهزوم، وهو في هذه الحالة روسيا، مما أدى إلى اختلال موازين القوى، ووضع النظام الدولي أمام مخاطر التوتر المكتوم الذي انفجر في أوكرانيا.

تعمدت القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة التوسع، واستوعبت معظم أعضاء حلف وارسو السابق، وثلاث جمهوريات سوفيتية سابقة، وهي لاتفيا وإستونيا وليتوانيا. وذلك على عكس الوعد الذي قطعته واشنطن أثناء عقد اتفاق الوحدة الألمانية عام ١٩٩٠ بعدم توسيع حلف شمال الأطلسي «إنشًا واحدًا شرقي ألمانيا». كما أن روسيا مرت في التسعينيات بعقد من التردي بسبب الرئاسة العاجزة لبوريس يلتسن، وهو ما عمق أزمتها ووضعها الاستراتيجي تجاه الغرب.

كان الهاجس الأمني عند فلاديمير بوتين واضحًا للغاية من الوهلة الأولى. وفي أول مؤتمر شارك فيه لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نبه إلى خطورة تمدد الناتو شرقًا. بعد ذلك حاول بوتين أن يجد صيغة متوازنة بين روسيا والغرب بما يحمي الأمن القومي الروسي. لكن هذه المحاولات باءت بالفشل ووصلت عند نقاط التماس في أوكرانيا.

كان لأوكرانيا، ضمن الاتحاد السوفيتي، وضعية خاصة بسبب ارتباط تاريخها بالتاريخ الروسي، ووجود أقلية معتبرة من الروس بداخلها وكبر حجم سكانها وقوة جيشها، ومساحتها الواسعة حتى قبل أن تقتطع منها القرم في ٢٠١٤. وبدأت الأزمة فعليًّا مع ثورة «ميدان» التي أطاحت بالنظام الموالي لروسيا في ٢٠١٤، وهو ما دعا بوتين للتدخل في شرق أوكرانيا وفي شبه جزيرة القرم. لقد كان التدخل الروسي الأول سلسًا، ومن خلال قوات غير نظامية بيد أن ولاءها لروسيا كان غير مجهول. الأمر نفسه كان له سابقة في جورجيا في ٢٠٠٨، عندما دعم انفصال أوستيا الجنوبية وأبخازيا.

لقد تعامل الرئيس الأوكراني الحالي زيلينسكي باستخفاف شديد مع الأزمة الحالية، وكان أحد أسبابها، وهو ما اتضح في حديثه في مؤتمر ميونخ الأخير للأمن الدولي قبل أيام من الاجتياح الروسي؛ حيث لوَّح بإمكانية العودة للسلاح النووي لردع روسيا. ومن المعروف أن أوكرانيا كانت قد ورثت ترسانة نووية عن الاتحاد السوفيتي، لكنها تخلت عنها وفقًا لاتفاق بودابست في ١٩٩٤، في مقابل ضمانات أمنية.

هنا قد يثار التساؤل عن أسباب عدم تحرك روسيا للرد على انضمام بعض من أعضاء الاتحاد السوفيتي السابق لحلف الناتو مثل لاتفيا وليتوانيا في ٢٠٠٤، وتصرفها بهذا العنف في حالة أوكرانيا. والإجابة ببساطة هي أن ذلك حدث في عام كانت روسيا في منتصف خطتها للوقوف على أقدامها. بالإضافة الى أن هذه الجمهوريات لم تنضم للاتحاد السوفيتي إلا بعد الحرب العالمية الثانية كتعبير عن صعود القوة السوفيتية، ولم تشهد نشأة الاتحاد السوفيتي.

في التحليل الأخير، حاول بوتين فعليًّا بالدبلوماسية منع المواجهة. وكما ذكر في خطاب ٢١ فبراير قبل الحرب أنه سأل الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون عن فرضية انضمام روسيا لحلف الناتو، لكن الإجابة كانت الصمت. وبالتالي، كانت نتيجة هذا الفشل في حل الأزمة هو الدخول في مواجهة عنيفة.

إن محاولة منع المخاطر عن الاقتراب من الحدود المباشرة للدولة ممارسة شائعة في العلاقات الدولية. لننظر مثلًا لمبدأ مونرو في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر الذي يمنع القوى الأوروبية من محاولة التوسع والتمدد في نصف العالم الغربي. وكذلك ردة فعل الولايات المتحدة على تسليح الاتحاد السوفيتي لكوبا الشيوعية بصواريخ نووية عام ١٩٦٢، وكذلك الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق في ٢٠٠١ و٢٠٠٣. حتى على الصعيد الإقليمي فهذه الممارسات شائعة؛ حيث تبرر الدول سلوكها العنيف وغزوها للأراضي بالمبررات الأمنية. على سبيل المثال، الغزو التركي لقبرص في ١٩٧٤، وكذلك عمليات إسرائيل في جوارها. وبالتالي، من الناحية السياسية، ليس الاجتياح الروسي لأوكرانيا إلا ممارسة شائعة. لكنها ممارسة مرفوضة من الناحية القانونية، ففي النهاية أوكرانيا دولة ذات سيادة، وحدودها معترف بها.

ثانيًا: تحليل الموقف الراهن

في هذا الصدد، يمكن طرح نقطتين خلافيتين تقبلان الآراء المختلفة:

١- **احتمال نشوب الحرب العالمية الثالثة**: إذا نظرنا إلى الحرب باعتبارها صراع إرادات القوى الكبرى، فقد قامت هذه الحرب بالفعل. إذ إننا إزاء قطب دولي وهو روسيا يتحدى القطب الأكبر وهو الولايات المتحدة على رأس التحالف الغربي. وبالتالي هناك قطبان دوليان في هذه الحرب. وفي هذا الصدد، هناك ذكاء في الموقف الصيني؛ حيث تسعى بكين للوصول إلى القمة العالمية، وستصلها في وقت منظور، لكنها تبدو في سلوكها أقرب إلى الموقف الدولي الرافض لغزو الدول ذات السيادة، وإن كانت ترى ضرورة تفهم الدوافع الأمنية الروسية. وهي تطالب بشكل واضح بالتحقيق في الاتهامات التي تكيلها روسيا للولايات المتحدة خاصة تلك المتعلقة بوجود منشآت للحرب البيولوجية في أوكرانيا. ويمكننا الادعاء بأن هذه المواجهة تمثل الحرب العالمية الرابعة، إذا افترضنا أن الحرب الباردة كانت حرب الإرادات العالمية الثالثة. أما إذا نظرنا إلى الحرب العالمية الثالثة باعتبارها معارك كبرى، فلن تقع مثل هذه الحرب. وإن كان هناك استخدام العنف بشكل مباشر وغير مباشر، أي الحروب الهجينة، والتي لا يكون فيها العامل العسكري هو الطاغي. وفي المواجهة الحالية هناك استخدام للقوة العسكرية من قبل روسيا، وأيضًا أدوات عسكرية بشكل غير مباشر من القوى الغربية من خلال تزويد أوكرانيا بشتى أنواع الأسلحة، وبالتوسع في فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا.

٢- **صعوبات تقييم الموقف العسكري على الأرض**: حيث يبرز استخدام الإعلام والدعاية في الصراع، وهو ما يجعل الموقف مضطربًا. إذًا نحن إزاء حربين مختلفتين على سحب القنوات الغربية أو الروسية التي نتابعها. ولكن وفقًا للحقائق الأبرز يمكن القول إن هناك شبه سيطرة روسية كاملة على شرقي أوكرانيا، وهناك اقتراب من تحييد الآلة العسكرية الأوكرانية. وهناك حديث غربي عن تعثر الآلة العسكرية الروسية، لكن هذا الحديث ينقصه حقيقة أن الاستراتيجية العسكرية الروسية لم تكن تتضمن احتلال أوكرانيا أو السيطرة عليها بالكامل. ولكن غرضه هو حصار المدن الكبرى بغية الحصول

على تنازلات تتمثل في اعتراف كييف بسيادة روسيا على القرم، فضلًا عن تحقيق انفصال الجمهوريتين في دونتسك ولوهانسك. لكن هذا مستحيل إلا في حالة حدوث تحول سياسي كامل في كييف. وقد تبقى السيطرة الروسية على شرق أوكرانيا والقرم بدون وثيقة قانونية لفترة طويلة. وهو ما يجعل من المبكر جدًّا أن نتحدث عن تسوية.

ثالثًا: سيناريوهات الأزمة

إن الحديث عن مستقبل الأزمة يعتبر قاصرًا بسبب غياب بعض الحقائق مثل الأوضاع الداخلية في روسيا وكذلك في أوكرانيا، وصعوبة التحقق من وجود تململ من القوات المسلحة الروسية بسبب الحرب، ومدى قوة وفاعلية التيار الموالي لروسيا داخل أوكرانيا، ومدى قوة النظام الأوكراني ومدى فاعلية العقوبات، ومدى اقترب الطرفين من التوصل إلى اتفاق دبلوماسي؛ وغيرها من حقائق ضرورية لرسم سيناريوهات المستقبل. ولكن هناك بعض الحقائق التي يمكن الاستناد عليها لتحديد سيناريوهات المستقبل.

يشير التحليل الرشيد إلى ضرورة الانتصار الروسي نظرًا لاختلال القوى العسكرية بين البلدين. مع العلم أنه صراع إرادات، وهناك مقاومة أوكرانية واضحة كما اتضح في حالة مدينة ماريوبول، وفي حالة بعض الجيوب الموجودة داخل الجمهوريتين الانفصاليتين تسيطر عليها القوات الأوكرانية. وقد يدفع إصرار الغرب على هزيمة روسيا بوتين إلى استخدام أسلحة نووية أو غير اعتيادية. وبالتالي، فالأمور في تقديري تتجه نحو انتصار عسكري روسي، ولكن السؤال الأهم هو تكلفة هذا الانتصار.

إذا كانت تكلفة الانتصار معقولة أو محدودة فستبرز روسيا كقطب دولي من جديد وبلا منازع؛ حيث نجحت في كسر الإرادة الغربية. ولكن إذا حدث وتعثرت روسيا فستتراجع عن إمكانية توسع دورها في النظام الدولي. ولننظر مثلًا إلى نشاط الدور الروسي في الشرق الأوسط ووسط آسيا وشرق أوروبا وإفريقيا بعد ضم القرم، وبعد الانتصار في جورجيا ووسط آسيا.

كذلك، سيكون لتأثير تكلفة الانتصار العالية تداعيات على قدرة روسيا على استغلال تآكل القطبية الأحادية لصالح نموذج دولي أكثر تعددية. ولكن لو حدث وارتفعت التكلفة، فالمنتصر من هذا الوضع هو الصين. وهو ما يعني تراجع قوة روسيا في «التحالف الأوراسي». وأتحدث هنا عن «تأكيد» الطبيعة التعددية القائمة في النظام الدولي التي بدأت فعليًّا مع حرب العراق في ٢٠٠٣؛ والتي أثبتت حدود القوة الأمريكية، ثم في أفغانستان التي كان الانسحاب منها بعد عقدين من الاحتلال مفارقًا، مع وصول طالبان مرة أخرى لسدة الحكم.

لن تركع روسيا بسبب العقوبات؛ فالعقوبات لم تفلح أبدًا في تركيع أية قوى دولية مثل إيران أو كوبا أو فنزويلا، وكذلك روسيا لم تغير موقفها بعد العقوبات التي فرضت عليها بعد ٢٠١٤، ولكن تأثير العقوبات أكثر تقييدًا.

في النهاية نحن أمام نظام دولي جديد، وهو نظام ثنائي القطب، إذا اعتبرنا القطب الأوراسي هو قطب مزدوج تسيطر عليه الصين وروسيا في مواجهة الولايات المتحدة. وهو ما يفرض علينا في العالم العربي أن نفكر في وضعنا في هذا العالم الجديد الذي يتشكل.

الحرب الروسية الأوكرانية وصراعات الشرق الأوسط

الأستاذة الدكتورة نيفين مسعد
أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة

كانت روسيا طرفًا رئيسًا في تفاعلات أمن منطقة الشرق الأوسط في العقد الأخيرة؛ حيث تدخلت في صراعات شتى أهمها سوريا واليمن. ولا شك أن دخولها في صراع مع القوى الغربية في أوكرانيا سيحمل تداعيات عديدة على الأزمات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط. ويمكن رصد هذه التداعيات من خلال التركيز على ثلاث زوايا؛ المفاوضات الحالية بين إيران والولايات المتحدة حول الاتفاق النووي الإيراني، وإعادة بناء هيكل الأمن في المنطقة، ومستقبل الدور الروسي في عدد من الصراعات الدائرة في المنطقة.

من الضروري التأكيد على أن المتغيرات الحالية ليست وليدة اللحظة أو الحرب، ولكنها كشفت عن عمق هذه التحولات. كذلك استجدت عوامل ساعدت من تأثير هذه المتغيرات. على سبيل المثال العودة للملف النووي كانت سابقة، وبدأت مع رحيل إدارة ترامب التي انسحبت من الاتفاق النووي في ٢٠١٨. وقد كان لهذه المتغيرات آثار متناقضة. على سبيل المثال، اتجهت إسرائيل لاستضافة عدة دول عربية في قمة النقب، وهي الدولة التي تواجه مشكلة وجودية، في حين لم تستطع إسرائيل استضافة ١٧ ألف أوكراني يهودي، وهي الدولة التي تعرِّف نفسها على أنها أرض الشعب اليهودي.

من ناحية أخرى، جاءت الحرب الأوكرانية لتؤكد على أهمية منطقة الشرق الأوسط على عكس ما أثير مؤخرًا عن تراجع أهمية المنطقة. في مقابل الحديث عن المنطقة الأوراسية التي توصف على أنها قلب العالم. لا تعود أهمية الشرق الأوسط فقط إلى عامل النفط،

فهناك عوامل أخرى مثل: المرتزقة التي تمثل خزانًا بشريًّا، وتسهيلات القواعد العسكرية الروسية في المنطقة، وموقف دول المنطقة من العقوبات الدولية على روسيا، سلبًا وإيجابًا.

هنا نستدعي الضغوط التي مورست على دول المنطقة لاتخاذ موقف تصويتي متشدد من روسيا. ويبدو أن التاريخ يعيد نفسه؛ إذ كانت المنطقة مسرح انتقال النظام الدولي كما حدث في حرب السويس ١٩٥٦، وانتقال قيادة العالم الغربي من بريطانيا وفرنسا إلى أمريكا، وقد يكون لها أيضًا إسهام في تغير النظام الدولي مرة أخرى.

أولًا: إعادة التفاوض حول الملف النووي الإيراني

تذهب المؤشرات إلى اقتراب إنجاز الاتفاق النووي بعد ما يقارب العام من إعادة التفاوض مع الإدارة الأمريكية الديمقراطية. فقد كانت هناك عوائق تعطل التوصل إلى الاتفاق وكلها مسائل فنية، مثل مستويات التخصيب، ووضع المولدات، وأخرى متعلقة بالضمانات، تحديدًا تأكيد عدم خروج الولايات المتحدة من الاتفاق كما حدث في عهد ترامب، وقضايا أخرى متعلقة بتوسيع نطاق وعضوية الاتفاق. وكانت إيران قد رفضت سابقًا انضمام إسرائيل ودول الخليج العربي للاتفاق.

وهناك أيضًا مسائل متعلقة بتوسيع الاتفاق من حيث الموضوعات، لكي يشمل الصواريخ الباليستية والنفوذ الإقليمي لإيران. هذه القضايا كانت موجودة. ولكن اعتبارًا من ديسمبر ٢٠٢١، ومع اندلاع الحرب الأوكرانية، توفر عنصر ضاغط على واشنطن كي تنجز هذا الاتفاق سريعًا. وبالتالي، هناك تاريخ لإعادة التفاوض. ولكن الحرب الأوكرانية تعمل على تسريع المفاوضات.

اعتبارًا من جولة التفاوض الثامنة، وباندلاع الحرب الأوكرانية؛ أصبح هناك ضغط على الولايات المتحدة لتسريع الاتفاق. وهو ما شهدناه في طرح إمكانية إخراج الحرس الثوري الإيراني من قوائم الإرهاب. وهو شرط لم يكن مطروحًا سابقًا من إيران؛ حيث كان التركيز بشكل رئيس على رفع العقوبات عمومًا. كذلك، تحاول واشنطن استخدام الاتفاق لإنعاش

سوق البترول العالمية. فيما سعت روسيا لإخراج علاقاتها الاقتصادية مع إيران من نظام العقوبات. وبالتالي جاءت الحرب كي يحاول كل طرف التلاعب بالنتيجة لتعظيم المكاسب، وتحولت روسيا بشكل سريع من مفاوض رئيس إلى معطل ومعرقل للعودة للاتفاق، ما لم تحصل على ضمانات.

لم يشمل التفاوض أي تعديل حول النفوذ الإيراني في المنطقة ولا برنامج الصواريخ الباليستية. بالنسبة للمنطقة، سيلجم الاتفاق النشاط النووي الإيراني لكنه لن يمتد للاستقرار الإقليمي. وما زالت إسرائيل تتربص بإيران، وتحاول بكل ما أوتيت من قوة عرقلة الاتفاق، ومن المنتظر أن تكون هناك جولات مواجهة بالوكالة بين إسرائيل وإيران كتلك الأخيرة في أربيل كردستان العراق، وهي منطقة جديدة تمامًا على مسرح الصراع بالوكالة بين البلدين.

كما ادعت إيران وجود محطات تجسس لإسرائيل في كردستان (ولنتذكر أن إسرائيل هي القوة التي أيدت استفتاء تقرير المصير الكردستاني في العراق في إبريل ٢٠١٧). وهناك تقارير تشير إلى ضرب مواقع في أربيل بغرض قطع الطريق على واردات نفط عراقية-كردية كانت تتجه إلى أوروبا تعويضًا عن نقص إمدادات الطاقة الروسية. وأيًّا كان الأمر، فمن الملاحظ أن المواجهة الإيرانية الإسرائيلية قد تستعر على الرغم من مسار المفاوضات حول الملف النووي الإيراني.

ثانيًا: إعادة هيكلة المنطقة

كانت هناك عدة محاولات لإعادة هيكلة بنية الأمن في المنطقة سواء بغرض إدماج إسرائيل، أو لزيادة حضور القوى الدولية في المنطقة مثل روسيا والهند والصين، على خلفية الانسحاب النسبي للولايات المتحدة من المنطقة. ومن المقبول القول إنه كلما تعددت القوى زادت مساحة المناورة. كذلك هناك عدة محاولات لإعادة ترتيب المنطقة من قبل القوى الإقليمية بعد إخفاق القوة العسكرية في تحقيق أهداف متوازنة. فنجد أن تركيا

تحاول التقارب مع الإمارات، والأخيرة تتقارب مع إيران وسوريا، فضلًا عن التصالح العربي مع قطر. ويمكن إجمال هذه المؤشرات بأنها «إعادة هندسة الإقليم» أو «الإقليمية الجديدة».

من الملاحظ أيضًا حضور القوى الدولية في مثل هذه المحاولات. على سبيل المثال منتدى غاز شرق المتوسط ووجود القوى الأوروبية فيه، وحضور الهند في التحالف الرباعي بين الإمارات وإسرائيل والولايات المتحدة، وحضور فرنسا لاجتماع الأمن والتعاون الاقتصادي في بغداد في سبتمبر ٢٠٢١، ومنظمة منتدى غاز شرق المتوسط الذي يضم أطرافًا أوروبية على رأسها فرنسا وإيطاليا، وأخيرًا هناك قمة النقب الأخيرة في إسرائيل.

تحمل هذه المحاولات، خاصة اجتماع النقب، تناقضات مثل مدى قدرة الإمارات على الانتظام في تحالف إقليمي موجه ضد إيران مع الإبقاء على علاقات جيدة معها، ومن ورائها التقارب مع سوريا والعراق. ولكن في المجمل لم نعد نشهد وجود التحالفات الدائمة، بل التحالف حول قضايا مع وجود هامش للخلاف حول قضايا أخرى. ولكن في بعض القضايا المحورية، مثل العلاقات مع إيران، يصعب بناء تحالفات مرنة أو قائمة على قضايا دون غيرها. كذلك، ألقى تجمع النقب ظلال شك حول مستقبل العلاقات العربية مع سوريا أو العراق، وهما دولتان قريبتان جدًّا من إيران. وبالتالي، لا تخلو محاولات إعادة هندسة الإقليم من تناقضات وغموض.

ثالثًا: تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الصراعات الدائرة في المنطقة

سيتوقف تأثير الحرب على صراعات الشرق الأوسط على نتائجها النهائية. سيكون لهزيمة روسيا في الحرب تداعيات واسعة على بعض الصراعات في المنطقة. وهو ما اختبرناه سابقًا. ففي نفس العام الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي في ١٩٩١، استطاعت إرتريا تحقيق الانفصال عن إثيوبيا؛ إذ كان الاتحاد السوفيتي أكبر داعم للنظام الإثيوبي. وبالتالي، قد نرى

مثل هذا السيناريو متكررًا في صراعات دائرة في المنطقة، خاصة سوريا. فروسيا هي الداعم الرئيس للنظام السوري منذ ٢٠١٥ بشكل مباشر بعد أن أوشك على السقوط، واستطاعت تثبيت أقدام النظام.

كذلك المدى الزمني للحرب سيؤثر على دور روسيا في المنطقة. إذ سيكون التركيز على الساحة الأوكرانية وبالتالي سيقلل من وجودها في الساحتين السورية والليبية. وما زال تنظيم الدولة الإسلامية داعش مستعدًّا لأن يطل برأسه. أما إذا انتصرت روسيا سريعًا بتحقيق أهدافها الاستراتيجية في أوكرانيا، أو تمت تسوية الأزمة لصالحها، فمن المؤكد أن وجود روسيا في المنطقة سيتعزز. وسيقوي موقفها التفاوضي تجاه بعض القوى الأخرى مثل تركيا وغيرها.

عودة الدبلوماسية الثلاثية: حرب أوكرانيا والطبيعة المركبة للعلاقات الصينية الروسية

محمد العربي
باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية

«إن عليهم [أي الروس] أن يواجهوا العديد من الخصوم. عليهم أن يتعاملوا مع الباسيفيكي، وعليهم أن يتعاملوا مع اليابان، وعليهم أن يتعاملوا مع الصين، وعليهم أن يتعاملوا مع جنوب آسيا الذي يتشكل من دول كثيرة.. لكنهم لن يهاجموا ما لم تقم بهذا أولًا. وعليهم أن يحصلوا على الشرق الأوسط وأوروبا، قبل أن يتجهوا شرقًا. والشرق قد يستنزف كل قواهم» ماو تسي تونج، ١٩٧٣.

«قد تكون روسيا صديقًا غير مفيد، لكنها قد تسبب أضرارًا مريعة كعدو» فينزل أنطون فون كاونتز؛ أمير من الهابسبورغ.

تبدو التحالفات في النظام الدولي الحالي أبعد ما تكون عن الصلابة، إذ يكتنفها التعقد والتركيب إلى أبعد حد. وعلى الرغم من التقارب الواضح بين الصين وروسيا على جبهات عديدة، خاصة فيما يتعلق بأزمة الأمن في شرق أوروبا، وتحدي الهيمنة الغربية المتراجعة على النظام الدولي؛ فإن النظر الأعمق لطبيعة العلاقات بين البلدين يشي أن هذا التقارب على الساحة الأوراسية، يحد من تحوله إلى تحالف أوثق تاريخ من الصراع الخفي حول النفوذ في مناطق مختلفة، في وسط آسيا وغربي الباسيفيكي، ويمتد إلى داخل روسيا. سنحاول هنا فهم طبيعة التقارب «البراجماتي» بين الصين وروسيا في إطار الدبلوماسية الثلاثية، وكذلك استمرار عناصر المنافسة بين القوتين، ومدى تأثير الحرب الأوكرانية على هذه العوامل المتباينة.

أولًا: الدبلوماسية الثلاثية في عالم متعدد الأقطاب

إبان الحقبة السوفيتية، تقاربت البلدان إلى حد التحالف على أساس أيديولوجي شيوعي. لكن هذا لم يمنع تدهور العلاقات بينها بعد سنوات قليلة على خلفية مطالب أرضية ونزاعات قومية عميقة الجذور. ووصل الأمر إلى حد المواجهة المسلحة والقطيعة الدبلوماسية (١٩٥٦-١٩٦٦). وهو الانقسام الذي استغلته الولايات المتحدة في عهد إدارة نيكسون لتبني علاقات مع الصين الشعبية في مواجهة السوفييت، ليؤسس هذا لمرحلة «الدبلوماسية الثلاثية».

قام وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر بهندسة الدبلوماسية الثلاثية، مستغلًّا التنافس بين الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، لتعزيز الهيمنة الأمريكية من ناحية، ولإدارة الصراعات التي تخوضها واشنطن في مناطق تتماس مع البلدين، خاصة في فيتنام، من ناحية أخرى. الآن تعود الدبلوماسية الثلاثية، ولكن على نحو مفارق لتدور حول كيفية احتواء الصعود الصيني وما يمثله من مخاطر على الهيمنة الغربية المتآكلة، ودور روسيا التي تحاول استعادة نطاق السيطرة السوفيتية في الحرب الباردة الجديدة. وعلى النقيض من الدبلوماسية الثلاثية الأولى، تأتي الحالية في عالم متعدد الأقطاب، وبه قدر كبير من السيولة والفوضوية والمرونة في صيغة التحالفات أو التفاهمات.

يذهب الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، وعلى رأسه أستاذ العلاقات الدولية بجامعة شيكاغو جون ميرشايمر أنه من المصلحة الغربية أن تكون روسيا جزءًا من تحالف أوسع في مواجهة الصين. وبالتالي لم يكن من الحكمة استهداف المجالات الحيوية للأمن القومي الروسي بتوسعة الناتو شرقًا، أو طرد نفوذها من مناطق مثل وسط آسيا والقوقاز، كما حدث في الدعم الغربي للثورات الملونة في الجمهوريات السوفيتية السابقة. يرتكز هذا الافتراض على أن حجم التناقضات بين روسيا والصين أوسع وأعمق بكثير من تلك الموجودة بين روسيا والغرب، خاصة مع تراجع الشيوعية الدولية التي كانت السبب الرئيس للانقسام العالمي إبان الحرب الباردة.

في المقابل، ترى التوجهات الليبرالية الغربية استحالة حدوث تقارب روسي غربي بسبب الطبيعة السلطوية للنظام الروسي الحاكم، وسياساته العدائية تجاه الديمقراطيات الغربية، والتي تمثلت في ضلوع روسيا في التدخل في الانتخابات الأمريكية في ٢٠١٦، وتحالف الاستخبارات الروسية مع القيادات الشعبوية اليمنية، وتسليح اللاجئين، فضلًا عن قمع أية محاولة لترسيخ الديمقراطية في الداخل الروسي، واستهداف المعارضين اللاجئين إلى البلدان الغربية. لذا، فالحليف الأقرب لروسيا هو الصين، صاحبة النظام الاستبدادي الصارم القائم على حكم الحزب الواحد. يدلل هذا الاتجاه على نمو التحالف الصيني الروسي بالسلوك التصويتي لكلا البلدين في القضايا المتعلقة ببعض الصراعات في بلدان مثل سوريا والسودان.

في الواقع، إن الاتجاه الليبرالي يحاول اختصار آليات العلاقات الدولية في صراع أيديولوجي جديد يدور حول «الديمقراطية»، ويتجاهل عمق تأثير «توازن القوة» والاختلالات الأمنية القائم في النظام الدولي الحالي، فضلًا عن استمرار «الإرث التاريخي» في تشكيل رؤى القوى الحالية.

يتضح هذا التفكير الاختزالي في تحليل الاتجاه الليبرالي لسلوك الصين تجاه الحرب الروسية في أوكرانيا. وفقًا لهذا الاتجاه، فإن الصين أيدت التحركات الروسية في أوكرانيا، التي كانت في جزء منها، هجومًا على نظام ديمقراطي ناشئ، وكمحاولة لكبح توسع التوجهات الديمقراطية. بيد أن تتبع تطور الموقف الصيني من الحرب، يعكس حقيقة أكثر تركيبًا من هذا التصور، إذ يتراوح موقف الصين بين مخاوفها من مخاطر توسع الناتو والتحالفات الغربية في شرق أوروبا ومنطقة الهندي الباسيفيكي، وكذلك رفضها التدخل العسكري في شئون الدول ذات السيادة.

ثانيًا: تطور موقف الصين من الأزمة الأوكرانية

قبل افتتاح دورة الألعاب الأوليمبية الشتوية، اجتمع الرئيس فلاديمير بوتين مع الرئيس الصيني شي جينبينج في بكين، ٥ فبراير ٢٠٢٢. وأكد الرئيس شي أن أفق التعاون

بين روسيا والصين «بلا حدود»، وأشار بيان الكرملين أن اللقاء بين الزعيمين خرج بعدة تأكيدات تمثلت في:

- رفض روسيا القاطع لاستقلال «تايوان» واعترافها بسيادة الصين عليها.
- دعوة الصين الدول الغربية لاحترام مخاوف روسيا تجاه توسع الناتو غربًا.
- اتفاق الطرفين على تحالف «أوكوس» الثلاثي، لما يمثله من مخاطر واشنطن على أمن واستقرار منطقة الباسيفيكي-الهندي.

مع احتدام الأزمة الروسية الأوكرانية، أكد وزير الخارجية الصيني وانج يي أن «مخاوف روسيا الأمنية مشروعة، وينبغي النظر إليها والتعامل معها جديًّا». ودعا وانج أثناء مشاركته في فعاليات مؤتمر ميونخ للأمن الدولي ٢٢ فبراير ٢٠٢٢ جميع أطراف الأزمة بعدم الاتجاه نحو التصعيد وخلق الذعر. وذكر وانج أيضًا أن الصين تدعو لاحترام سيادة واستقلال جميع دول العالم وسلامة أراضيها، وأن أوكرانيا لا تمثل استثناءً في هذا الصدد.

وفي ٣١ يناير ٢٠٢٢، رفض مندوب الصين في الأمم المتحدة شانج جون ادعاء الولايات المتحدة بأن روسيا تمثل تهديدًا على الأمن الدولي، وانتقد شانج دعوة الولايات المتحدة لعقد مجلس الأمن الدولي لبحث القضية باعتبار أن هذه الخطوات تمثل «دبلوماسية الأبواق»، ولا تحفز أي طرف على التفاوض. في الوقت نفسه، أكدت الصين على مبدئها الدبلوماسي الرافض للتدخل في شئون الدول ذات السيادة والامتناع عن استخدام القوة المسلحة للتدخل. وبالتالي، لم تدعم الصين علنًا أو رسميًّا أية تحركات عسكرية روسية في أوكرانيا.

مع بدء العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، وصف شانج العمليات العسكرية (حيث تمتنع الصين عن وصف العمليات بالغزو)، بأنها مرحلة حرجة، وأكد «أن على جميع الأطراف أن تتحلى بالصبر، وأن تمتنع عن أي تصعيد للتوتر. وإننا نؤمن أن باب الحل السلمي ما زال مفتوحًا أمام الأزمة الأوكرانية». ونفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية هوا شونينج في أعقاب العمليات العسكرية، وجودَ أي تنسيق

بين بكين وموسكو قبل العمليات العسكرية. وامتنعت الصين إلى جانب الهند والإمارات عن التصويت في مجلس الأمن الدولي (٢٥ فبراير ٢٠٢٢) لمشروع قرار يدين العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، وهو ما أدى إلى سقوط المشروع بفيتو روسي وإحالته إلى الجمعية العامة؛ حيث امتنعت الصين، إلى جانب ٣٤ دولة أيضًا عن التصويت للقرار الذي تم تمريره بأغلبية ١٤١ صوتًا.

دعت بعض الأصوات في الغرب كذلك إلى قيام الصين بدور الوسيط لحل النزاع، مفترضة إمكانية تأثير الصين على القرار الروسي. في الأسبوع الأول من القتال، طلب وزير الخارجية الأوكراني ديمترو كوليبا من وزير الخارجية الصيني وانج يي عبر محادثة هاتفية، التدخلَ وعرض الوساطة لحل الصراع في بلاده. وأكد كوليبا أن دور الوساطة الصينية سيكون فعالًا في التوصل إلى وقف إطلاق النار. لم ترفض بكين التدخل بالوساطة، لكنها دعت إلى مفاوضات مباشرة بين أوكرانيا وروسيا دون أن تعرض وساطتها. جاء هذا في المكالمة التي قام بها «يي» مع وزير الخارجية الأمريكية أنتوني بلينكين (٥ مارس ٢٠٢٢)، وأعرب وانج عن أمله في انتهاء العمليات العسكرية في أقرب وقت ممكن، وألا تقع أزمة إنسانية كبيرة.

في الوقت نفسه، ترقب الصين بحرص تأثيرات «سياسة العقوبات الغربية» ضد الاقتصاد الروسي. وأكد جوو شوتشينج رئيس اللجنة الصينية للمصارف والتأمين (٣ مارس ٢٠٢٢) أن بكين لن تشارك في مثل هذه العقوبات، وأنها ستستمر في الحفاظ على علاقات طبيعية في التجارة والتبادل المالي مع كل الأطراف. وذكر جوو أن الصين ترفض فرض العقوبات، خاصة تلك التي تفرض بشكل منفرد؛ إذ إنها تفتقد للأساس القانوني، ولن تحمل أية تأثيرات إيجابية. وتذهب تقديرات إلى أن العقوبات المفروضة على القطاع المالي في روسيا، وإخراجها من نظام تبادل الرسائل البنكية SWIFT، لن يؤدي إلا لمزيد من التقارب الاقتصادي بين بكين وموسكو، فيما ستفيد الصين من تبادل الاعتماد بين الاقتصادين الروسي والصيني لمواجهة أية ضغوط غربية مقبلة.

كذلك قد تمثل العقوبات الغربية فرصة للصين للحصول على مزيد من واردات النفط والغاز من روسيا بأسعار مخفضة (كما هو الحال مع صفقة الشراكة الاستراتيجية الإيرانية الصينية كما سيأتي). ما زالت روسيا تمثل ثاني أكبر مورد للبترول للصين (٢٧,٣ مليار دولار بما يمثل ١٥,٥٪ من إجمالي واردات الصين). وأثناء زيارة بوتين الأخيرة لبكين تم التوقيع على صفقة بتوريد شركة «روسنفت» لمائة مليون طن من البترول إلى الصين عبر كازاخستان خلال العقد المقبل، وتوريد شركة «غازبروم» لما قيمته ١١٧,٥ مليار دولار خلال العقود الثلاثة المقبلة. كما تعهد الرئيس بوتين بالتعاون مع الصين لتوفير إمدادات «الهيدروجين».

ثالثًا: «الغموض الاستراتيجي» تجاه تايوان.. نحو بناء تحالف مع روسيا

يعتبر عامل تايوان، أو بالأحرى مدى تغير سياسة الولايات المتحدة تجاه تايوان، محددًا رئيسًا لموقف بكين من الغزو الروسي لأوكرانيا، وكذلك مدى التقارب في العلاقات بين الصين وروسيا، في إطار المواجهة مع الغرب بقيادة الولايات المتحدة. قبل الغزو، حاولت العديد من الأصوات الغربية مقارنة موقف روسيا من أوكرانيا بموقف الصين من تايوان، وحذرت أن نجاح روسيا في تحركاتها العسكرية قد يشجع الصين على القيام بخطوات مماثلة في تايوان. وهو التوجس الذي ازدادت وتيرة التعبير عنه مع وقوع الغزو، مع تصوير الصين كمتعاطف أو كمحرض لروسيا.

دفع هذا التوجس واشنطن للزج بقضية تايوان سواء في معرض الحديث عن تطور الوضع في أوكرانيا، أو ترتيبات الأمن، الموجهة ضد الصين، في الهندي الباسيفيكي. لقد ارتكزت السياسة الأمريكية تجاه تايوان على أساسين؛ الأول هو الالتزام العلني بسياسة «الصين الواحدة» والثاني هو ممارسة «الغموض الاستراتيجي». وإذا كان الأساس الأول يشير إلى الاعتراف بحكومة بكين في الأرض الأم باعتبارها الممثل الرسمي والشرعي للحكومة الصينية، فالثاني يشير إلى تعمد بناء موقف غامض حول مدى التزام واشنطن بالدفاع عن تايوان في حال غزو الصين لها.

هدفت سياسة الغموض الاستراتيجي تحقيق هدفين؛ الأول ردع حكومة تايبيه عن إعلان الاستقلال عن جمهورية الصين الشعبية، والثاني ردع بكين عن التفكير في غزو تايوان. في مايو، أعلن الرئيس الأمريكي جو بايدن وجود صلة مباشرة بين غزو روسيا لأوكرانيا وخروقات الصين للمجال الدفاعي الجوي لتايوان، وأكد في مؤتمر صحافي مع رئيس الوزراء الياباني في ٢٣ مايو أن هناك احتمالًا لإمكانية غزو تايوان «بالقوة»، وأشار إلى التزام واشنطن بالدفاع عنها في حال وقوع غزو صيني. بيد أن الخارجية الأمريكية سرعان ما خففت من وطأة هذه التصريحات على العلاقات المتوترة أصلًا بين الصين والولايات المتحدة، وأشارت إلى أن تصريحات الرئيس بايدن لا تعني تغير موقف واشنطن من تايوان.

كذلك، كانت تايوان محور أزمة دبلوماسية بين الصين والاتحاد الأوروبي في بداية ٢٠٢١، مع محاولة ليتوانيا لرفع مستوى الدبلوماسية مع حكومة تايوان، وهو ما أدى إلى طرد دبلوماسيين ليتوانيين من الصين، وفرض عقوبات على فيلنيوس. وإذا ما أضفنا إلى المشهد عوامل مثل اتجاه القوى الغربية لفرض عقوبات على مسئولين صينيين بذريعة تورطهم في قضية مسلمي شينجيانج «الإيغور»، وتشكيل الولايات المتحدة لحلف «أوكوس» الموجه ضد الصين في «الهندي-الباسيفيكي»، وآلية التفاهم الرباعي مع اليابان والهند وأستراليا، وإشارة وثيقة الناتو ٢٠٣٠ إلى الصين كخصم دولي، فإن الأمور قد تتجه نحو تطابق وجهات النظر بين الصين وروسيا فيما يتعلق بأوكرانيا وغيرها من الملف.

على العكس من اللجوء إلى الحلول العسكرية، الدفاعية أو الهجومية، فإن الصين ما زالت ملتزمة بالتقليد الإمبراطوري الذي يؤكد ضرورة «استخدام البرابرة بعضهم ضد بعض». يعني هذا أنه في حال وجدت الصين نفسها محاصرة بالضغوط الأمريكية والغربية، فإن سلاحها الأكثر فاعلية سيكون استخدام الأزمة في أوكرانيا لإشعار الغرب بالتهديد واستحالة تأمين الناتو لمحوره الشرقي، وهو ما يتلاقى تمامًا مع وجهة النظر الروسية التي حولت التهديد الغربي لموسكو لحرب شاملة، قد تتوسع أدواتها في حال استمرار السياسة الغربية المصرة على «هزيمة روسيا» أو إزالة النظام الروسي من المشهد.

رابعًا: تنافس روسي صيني محتمل

لعل أهم العناصر المشتركة بين الرؤية الصينية والروسية للعالم هو حجم تأثير وموقع الإرث التاريخي في رسم سياسة البلدين. ومن هذا العامل المشترك ينبع التخوف والحذر في العلاقات بين موسكو وبكين. ترى الصين أن روسيا القيصرية، عندما كانت جزءًا من الغرب الإمبريالي، قد شاركت فيما يعرف بـ«قرن الإذلال» للإمبراطورية الصينية. وقع هذا عندما توسطت روسيا بين بكين وبريطانيا وفرنسا إبان حرب الأفيون الثانية في ١٨٦٠، واستغلت الموقف العسكري المتراجع لإمبراطورية «المانشو» لتجبرها على توقيع معاهدة «آيجون» لإعادة رسم الحدود بما يسمح لروسيا للسيطرة على كل المنطقة الجبلية الواقعة شرق نهر «آمور» الفاصل بين مانشوريا وسيبريا، ثم توقيع معاهدة بكين في ١٨٦٠ التي مكنت روسيا من السيطرة على كل السواحل الدافئة للباسيفيكي. ولتأكيد سيطرتها على المنطقة، أسست روسيا مدينة فلاديفوستك في العام نفسه.

أسست هذه المعاهدات غير المتساوية للحدود الحالية بين البلدين التي تبلغ ٢٧٣٨ ميلًا، إذا ما استثنينا أيضًا منغوليا الخارجية الواقعة سابقًا في نطاق الإمبراطورية الصينية. ترى الصين اليوم أن المنطقة شمال الحدود الحالية ليست إلا امتدادًا لمنشوريا التاريخية، وأن سكانها البالغ عددهم حوالي ٦ ملايين هم امتداد لحوالي ٩٠ مليون صيني في جنوب آمور. كما أنهم أقرب ثقافيًا واجتماعيًا إلى بكين منهم إلى موسكو التي تبعد عنهم بآلاف الأميال.

تسعى الصين استراتيجيًا إلى استعادة نطاق سيطرتها الإمبراطورية القديمة، التي تشكل حاليًا نطاق أمنها الحيوي. وعلى العكس من هونج كونج (استعادتها الصين من بريطانيا في ١٩٩٧) ومكاو (استعادتها الصين من البرتغال في ١٩٩٩)، وتايوان التي كان يوجد مسوغ قانوني لسيادة الصين عليها، لا يوجد حاليًا أساس قانوني لاستعادة المناطق شمالي منشوريا وجنوب سيبيريا. لذا، فالبديل الأنسب هو تعزيز النفوذ الاقتصادي والديمغرافي في هذه المنطقة.

اتجهت موسكو للإفادة من التطلعات الاقتصادية الصينية في المنطقة، فتعاونا عام ٢٠١٢ على تأسيس الصندوق الاستثماري الصيني الروسي برأس مال يصل إلى ٧٠٠ مليون دولار، كما ساهم الطرفان في إنشاء خطوط نقل للغاز الطبيعي وسكك حديدية لنقل الثروات المعدنية والفحم إلى الصين. مع ذلك، تتوجس موسكو من التحركات الصينية. لذا، عملت في الآونة الأخيرة على فرض قيود على التحركات الديمغرافية والتجارية. لذا، عقدت السلطات الروسية التي تتحدث عن «الشرق الأقصى الروسي» كأولوية تنموية منتدى اقتصاديًّا في ٢٠١٥ في محاولة لتشجيع الاستثمارات غير الصينية في المنطقة من دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وفيتنام.

ليس من الواضح مدى نجاح سياسة روسيا في حماية سيبيريا من توغل النفوذ الصيني. كما أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على موسكو بسبب الصراع في أوكرانيا، قد تقلص فرص «المنافسة على موارد سيبيريا» من خلال شركات وقوى اقتصادية غير صينية، وهو ما يعني زيادة اعتماد روسيا بشكل عام على طلب الصين للطاقة والموارد الطبيعية لتعويض الآثار السلبية للعقوبات.

فضلًا عن سيبيريا، فإن وسط آسيا بجمهورياته الإسلامية يمثل منطقة خصبة للتنافس بين روسيا وفرنسا. تنظر روسيا إلى المنطقة باعتبارها منطقة تأثير جيوسياسي وثقافي طبيعية نظرًا لطبيعة علاقة المنطقة بالاتحاد السوفيتي السابق، ووجود ثقل ديمغرافي وثقافي روسي، فضلًا عن أهميتها الدائمة في تكوين عمق استراتيجي لموسكو ومعبر لمصالح روسيا مع جنوب آسيا والشرق الأوسط. أما الصين، فترى في المنطقة جزءًا رئيسًا في طريق الحرير القديم، ومعبرًا لتجارتها الحالية مع الغرب من خلال مبادرة الحزام والطريق، كما أنها امتداد جغرافي وسكاني لمقاطعة «شينجيانج». نجحت بكين مؤخرًا في فرض وجودها الاقتصادي في المنطقة، عبر مشروعات البنية التحتية ونقل الطاقة، لكنها تتحرك بحرص شديد خشية إثارة موسكو أمنيًّا. في الوقت نفسه، اتجهت موسكو للتأكيد على حضورها الاقتصادي من خلال تأسيس «الاتحاد الاقتصادي الأوراسي» في ٢٠١٤، والذي يضم بعض

الجمهوريات السوفيتية السابقة. وعلى الرغم من أن هذا الاتحاد غير فعال، مقارنة بالحزام والطريق، لكنه يؤكد سعي موسكو لمواجهة النفوذ الصيني المتنامي في وسط آسيا.

خامسًا: مسارات مستقبلية

ختامًا، لا شك أن نتيجة الحرب في أوكرانيا وتأثيرها الواسع على القوة الاقتصادية لروسيا وفاعلية قوتها العسكرية، سيمتد تأثيرها على ديناميات العلاقات بين روسيا والصين. إذ إن خروج روسيا منتصرة من الحرب مع أوكرانيا سيعني إضافة هائلة لموقفها التفاوضي مع الصين في مواجهة الغرب، وإمكانية بناء تحالف متساوٍ مع الصين. كذلك، سيؤدي تراجع روسيا أمام الضغط العسكري والأمني الغربي، أو هزيمتها العسكرية في أوكرانيا، إلى مزيد من اعتمادها على الصين، وربما الدخول في تحالف معها ولكن على أساس غير متساوٍ وربما تابع.

يتركنا هذا أمام عدة مسارات مستقبلية للعلاقات بين القطبين:

بناء تحالف أوراسي أوسع يقوم على تقسيم المهام بين روسيا والصين؛ بحيث تقود بكين هذا المحور اقتصاديًّا، فيما تركز روسيا على دور أمني أوسع. مثل هذا التحالف يحقق مصلحة الطرفين؛ إذ يعفي بكين من الانشغال بالمسائل الأمنية خارج نطاق أمنها القومي المباشر، ويزيد من قوة الصين الجيوسياسية في مواجهة تحالف أوكوس والتحالف الرباعي الذي تقوده الولايات المتحدة في «الهندي-الباسيفيكي»، فيما تضمن موسكو استمرار التعاون الاقتصادي بين البلدين وتدفق الاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة والموارد الطبيعية داخل روسيا.

بناء تحالف أوراسي أوسع تقوم فيه روسيا بدرو تابع للصين، لكن هذا يتناقض مع رؤية روسيا، خاصة في ظل قيادتها الحالية وريثة روسيا القيصرية والسوفيتية باعتبارها قوة دولية مستقلة غير تابعة. كما أن الشرط الرئيس لتحقق هذا المسار هو حدوث هزيمة عسكرية شاملة لروسيا، وهو ما يتناقض مع منطق وتاريخ القوى الدولية، أو حدوث

اضطرابات داخلية عميقة تقوض البنية العسكرية والاقتصادية للدولة، وهو ما لا توجد عليه مؤشرات في الوقت الحالي. والاحتمالية الوحيدة لهذا السيناريو ستكون قصيرة زمانيًّا وتشبه فترة حكم يلتسن في التسعينيات.

انقسام المحور الأوراسي بفعل نجاح القوى الغربية في إبعاد روسيا عن الصين من خلال إدماجها في المنظومة الأمنية الغربية. يعوق تحقق هذا السيناريو عوامل تاريخية وجيوسياسية عميقة تتمثل في صعوبة تقبل التحالف الغربي لروسيا «كما هي» كشريك أمني في مواجهة الصين، فضلًا عن العوامل المتعلقة بالخوف الغربي المتأصل من روسيا ككيان حضاري وثقافي مميز ومختلف في قيمه وتاريخه عن الغرب وهو ما يعرف بـ«الروسوفوبيا».

استمرار ديناميات التعاون/ التنافس بين روسيا والصين، ويدعم هذا السيناريو البنية متعددة الأقطاب للنظام الدولي في مرحلة تآكل الهيمنة الغربية. وعدم تعارض الأولويات الأمنية لدى البلدين، فالأولوية الأمنية لروسيا ما زالت في شرق أوروبا والقوقاز، والأولوية الأمنية لدى الصين هي في بحر الصين الجنوبي، فضلًا عن حجم المصالح الاقتصادية بين البلدين. وبالتالي ستستمر العلاقات بين البلدين في شكل تعاون لا يرقى للتحالف، ومنافسة لا تنحدر إلى مستوى الصراع المباشر.

ما بين الجائحة والحرب:
الطريق إلى نظام عالمي جديد

ريهام صلاح خفاجي
باحثة بمركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية

في ظل انشغال العالم بتحديد ملامح «الوضع المعتاد الجديد» ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد، نشبت الحرب الروسية الأوكرانية لتساهم في تشكيل ملامح هذا الوضع الجديد الذي يطوي تساؤلات حول إن كنا بصدد تشكُّل نظام عالمي جديد. فبعد انتشار الجائحة، عاد التساؤل من جديد حول مصير العولمة وإن كانت لتوها قد تجاوزت قمتها، وذلك بعد ما نتج عن الجائحة من إغلاق الحدود الوطنية، وانقطاع السفر الجوي والسياحة، وتعطيل التجارة وسلاسل التوريد العالمية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وحظر تصدير المنتجات الحيوية. كلها كانت بوادر لإعادة تشكيل نظام عالمي جديد ما بعد الجائحة. وكان التساؤل الأبرز: هل سيشهد العالم بداية نظام عالمي جديد؟ وهل كانت جائحة فيروس كورونا المستجد هي المسمار الأخير في نعش النظام العالمي الحالي الذي أوشكت مدة ولايته على الانتهاء؟

لكن يبدو أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، قد حسم إلى حد ما هذا التساؤل الدائر حول احتمالية تشكُّل نظام عالمي جديد، خاصة بعد قلب الحرب الروسية الأوكرانية لأنظمة الطاقة العالمية والإنتاج والتوزيع والأنظمة المالية التي هي جزء لا يتجزأ من النظام العالمي القائم. وقد يذهب بعض المحللين إلى أن رغبة روسيا في استعادة تاريخها، بأنها قوية ولها مكانتها على المسرح الدولي، تأتي ضمن أسباب هذا الغزو الروسي لأوكرانيا. ومن ثم، يزداد التساؤل حاليًّا حول مدى التغيير في علاقات القوى الذي سيشهده العالم، وعن الملامح الرئيسية للنظام العالمي الجديد، نتيجة لإقدام الجانب الروسي على شن أول حرب كبيرة في أوروبا منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

أولًا: الجائحة والحرب: عصفورا كناري في منجم النظام القائم

آثار ماثلة خلفتها الأزمة الروسية الأوكرانية، يمكننا تلخيص القنوات الرئيسية لتأثيرها في خمس فئات؛ هي: صدمات أسعار الغذاء، لا سيما القمح؛ وزيادات أسعار النفط والغاز؛ وعزوف المستثمرين عن المخاطر أو جنوحهم إلى الاستثمارات الآمنة، مما يؤثر على تدفقات رءوس الأموال الخاصة في الأسواق الصاعدة ككل؛ وتحويلات المغتربين؛ والسياحة. لكن هذه التداعيات لم تكن أول ناقوس إنذار لنهاية النظام الدولي الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية. فما أشبه اليوم ببارحة الجائحة، وما شهدناه من إغلاق الحدود الوطنية، وانقطاع السفر الجوي والسياحة، وتعطيل التجارة وسلاسل التوريد العالمية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وحظر تصدير المنتجات الحيوية؛ كلها كانت إشارات منذرة بتشكُّل عالم جديد في مرحلة ما بعد الجائحة.

إن «الحروب والجوائح والأحداث واسعة النطاق تسرع وتيرة إعادة توزيع القوى العالمية أو التسلسل الهرمي أو التغيير المنهجي». لكن «جائحة فيروس كورونا» و«الحرب الروسية الأوكرانية» لم يكونا سوى عصفوري كناريا ينذران بقرب نهاية النظام الدولي القائم. ففي أزمة الجائحة، كان أحد الأسئلة الأكثر إلحاحًا يدور حول الدور الغائب للولايات المتحدة الأمريكية، وتقاعسها عن الوفاء بدورها القيادي المزعوم في مواجهة تفشي الفيروس وتخفيف معاناة الشعوب الأكثر فقرًا أمام ضربات الجائحة. بل ولم تقوَ منظومتها الصحية على التصدي لهذه الأزمة، على قدر قوتها العسكرية والاقتصادية. ولذلك وكما لم يشهد العالم من قبل منذ نهاية الحرب الباردة، اهتزت صورة الولايات المتحدة باعتبارها قوة عظمى وحيدة. كما لم ينجُ الاتحاد الأوروبي أيضًا من التساؤل ذاته الموجه للولايات المتحدة، وذلك بعد إغلاقه الحدود بين دوله وإخفاقه في تقديم أدنى درجة من درجات التضامن لدولة أوروبية كبرى كإيطاليا، وذلك أثناء تفاقم المعاناة فيها بارتفاع معدلات الإصابة والوفيات. وستظل هذه الصورة عالقة ولن تجدي محاولات الأوروبيين في استعادة صورة الاتحاد في عيون شعوبهم.

ورغم أن العواقب الجيوسياسية لجائحة فيروس كورونا المستجد، جاءت في مرتبة ثانوية مقارنة بالشواغل المتعلقة بالسلامة والصحة العالمية؛ فإنه كان من المتوقع على المدى الطويل، أن يكون للجائحة تأثير واضح على النظام العالمي الذي بدأت إعادة تشكله منذ الوهلة الأولى لانتشار الجائحة. ورغم غياب الإجابة القاطعة عما سيكون عليه الشكل النهائي للنظام العالمي الجديد وشيك التشكُّل، فقد حفزت جائحة فيروس كورونا المستجد أحداثًا لها تأثير في التوازنين الإقليمي والعالمي في النظام الدولي.

أما في الأزمة الحالية للحرب الروسية الأوكرانية، فرغم أنها لا تزال في مراحلها الأولى بعد عبور حاجز استخدام القوة الصلبة، فقد أسفرت عن اضطراب واضح في مفاصل النظام الدولي القائم بعد أن أضيفت إلى تفاقم سلسلة التداعيات الناجمة عن «الجائحة»، وأدت إلى حالة كبيرة من التضخم العالمي في مجالات الطاقة والغذاء والمعادن وسلاسل التوريد، أسفر عنها اضطراب كبير في البورصات العالمية والأسواق المالية وأسعار العملات. ومن ناحية أخرى، يبدو جليًّا أن أوكرانيا «لم تكن موضوع الصراع العسكري والسياسي، بقدر ما كانت ميدانًا لصراع الإرادات بين قوة متنفذة على رأس النظام الدولي، وقوة مرشحة بالتحالف مع الصين الصاعدة أن تمثل مركزًا آخر.

فقد كشفت نيران الحرب عن تهالك النظام الدولي الحالي، بل وتعتبر الحرب جزءًا من الصراع القائم نحو تشكيل نظام عالمي جديد. وامتدت التساؤلات لما هو أبعد من مجرد التكهن بإعادة تشكيل نظام جديد، وأصبح التساؤل الحالي حول ملامح هذا العالم الجديد وعن مكونات مزيجه من العناصر القديمة والجديدة، خاصة وأنها لن تقصر فقط على رسم خريطة السلم والحرب في العالم، بل سترسم محددات الأنظمة العالمية للطاقة والأموال والإنتاج والتوزيع في ثوبها الجديد.

ثانيًا: النظام العالمي الجديد: بوادر ومؤشرات

حتى وإن بدا التغيير حتميًّا في بنية النظام الدولي الحالي المتهالك بعد أزمتي الجائحة والحرب في أوكرانيا، لا يأتي إعلان النظم الدولية بين يوم وليلة. فالنظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية، على سبيل المثال، لم يعلن نفسه مباشرة عقب الحرب، بل أخذ في التطور تدريجيًّا. وبما أن النظام الدولي هو «مجموعة التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي تنتج منها أنماط مختلفة من العلاقات ومرتبطة بقواعد ومعايير سلوكية وهياكل مؤسسية وأطر تنظيمية محددة، وتحدد آليات حل النزاعات وتسوية الخلافات»؛ فكيف سيحدث الانتقال في النظام العالمي الراهن؟ وهل حقًّا سيقل الدور الأميركي لمصلحة الصعود الصيني والروسي؟ هل انتهى عصر القطب الواحد ليبدأ عصر الأقطاب المتعددة؛ فيها الولايات المتحدة والدول الأوروبية من ناحية، والصين وروسيا من ناحية ثانية، ودول أخرى صاعدة مثل الهند والبرازيل وإندونيسيا من ناحية ثالثة؟

فيض أسئلة يتعين أن نطرحها على أنفسنا، ربما نجد في ثنايا الوضع الحالي إجابات عنها، ويمكن تحديد بعض المؤشرات الرئيسية لهذا النظام الجديد من خلال الربط بين تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على جميع المستويات، خاصة وأن الغزو الروسي لأوكرانيا لن يقتصر على قطاع دون الآخر أو على البلدين فحسب، بل يمتد للمنطقة والعالم بأسره. وإن كان هناك من يعتقد أن شرر هذه الحرب لن يطال المنطقة العربية، فهناك من يرى أن الغياب العربي عن التأثير السياسي على الملعب الدولي منذ عقود، سيجعل المنطقة أكثر المتضررين من الحرب. بل وستكون هناك تداعيات كبيرة على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ فهي جار لأوكرانيا بمسافة تبلغ قرابة ألف كيلومتر، بالإضافة إلى تأثر الشراكات التجارية بين بعض بلدان المنطقة مع روسيا وأوكرانيا بشكل ملموس، وإن كان بدرجات متفاوتة.

كما ضربت الحرب توازنات القوى في أوروبا، فهي لم تؤثر فقط على طبيعة الأمن الأوروبي وآلياته، بل أيضًا على توازن القوى في التكتل فلم يعد متمحورًا فقط على ألمانيا وفرنسا، بالإضافة إلى اشتعال أزمة الطاقة في أوروبا جراء الحرب، التي قد يصل حد تفاقمها

لتصبح أكبر هزة في التجارة العالمية في الطاقة منذ صدمة أسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي. فقد حذرت فرنسا على لسان وزيرها للاقتصاد برونو لومير من «أن أزمة الطاقة الحالية التي تترافق مع ارتفاع كبير في الأسعار، شبيهة في حدتها بالصدمة النفطية عام ١٩٧٣». ووفقًا لتوقعات البنك الدولي مؤخرًا، قد يتجاوز ارتفاع أسعار الطاقة ٥٠٪ هذا العام في ضوء استمرار الحرب الروسية الأوكرانية، والذي سيتسارع في حال فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على واردات النفط الروسي. وتبدي كل من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا التخوف من استمرار الصراع في ضوء الأثر المضاعف لها على اقتصاداتها.

ويؤكد الخبراء والمحللون تعرض الوحدة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إلى ضغوط، بعد إحجام عدد من الدول الأوروبية عن فرض الحظر على إمدادات النفط الروسية، واستمرارهم في استيراد الغاز من روسيا. فهناك انقسام في الصفوف الأوروبية تجاه التعامل مع ملف الغاز والنفط الروسي؛ حيث لا تزال الدول الصناعية غير قادرة تكنولوجيًّا على التحرر من إدمانها للوقود الأحفوري. وعلى وجه التحديد، تبدو ألمانيا المحرك الاقتصادي لأوروبا غير مستعدة لهذه اللحظة، أو للتخلص من الغاز الروسي في أي وقت قريب. وحتى الآن، لا يتضح مسار تحرك نظام الطاقة العالمي في المستقبل. لكن بالنظر إلى المواجهة الجيوسياسية الدائرة حاليًّا، سوف تساهم ضرورات حماية المناخ وأمن الطاقة في إسراع وتيرة هجر رأس المال العالمي للصناعات الأحفورية. ومن المتوقع، بشكل عام، أن يُعاد رسم خريطة الطاقة في العالم، في محاولة لإخراج روسيا من سوق الطاقة العالمي.

وبعد ما يتم فرضه من عقوبات على الجانب الروسي جراء الحرب الأوكرانية، منها استبعاد روسيا من نظام التبادل المالي المعروف بـنظام «سويفت» الذي تديره جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك، وتستخدمه آلاف المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم؛ فمن المتوقع أن تتجه كل من الصين وروسيا نحو تعميق نظام اقتصادي خاص بهما وبالدول الصديقة والحليفة لهما. وإن تمكن كل من الصين وروسيا من إنشاء نظام مشابه لنظام «سويفت»، فذلك من شأنه إرضاء بعض المصالح الاستراتيجية لكل منهما؛ حيث «تسعى روسيا إلى إيجاد طرق لتخفيف تأثير العقوبات الغربية، بينما تسعى الصين إلى

تأكيد نفوذها العالمي مع الحد من الهيمنة الأمريكية». فالصين تجد فرصتها في العقوبات المفروضة ضد روسيا لضرب سيادة الدولار الأمريكي على ساحة التعاملات التجارية. ويرى السفير حسين هريدي؛ مساعد وزير الخارجية الأسبق، أن «بنك الاستثمار الصيني الذي تم إنشاؤه لدعم مبادرة الحزام والطريق الصينية، قد يحل بديلًا عن صندوق النقد الدولي، بحيث تكون جهة مانحة».

كما لا يخلو الأمر من المفاجآت وصعود اقتصادات غير متوقعة. فالحرب في أوكرانيا تنقذ الاقتصاد المنهار لدولة فنزويلا، بتوقعات لنمو اقتصادها خلال العام الجاري، من ٤,٥٪ إلى ٢٠٪، مدعومًا بزيادة إنتاج النفط. ووفقًا لما ذكرته وكالة بلومبرج الأمريكية، يقول الاقتصادي ألبرتو روخاس في مجموعة «كريدي سويس» أن هذه التوقعات «ليست أخطاء مطبعية، وفي حال تحقيق تلك المعدلات فسيكون الناتج المحلي لفنزويلا من بين الأقوى على مستوى العالم لهذه السنوات».

كل ذلك يؤكد لنا أن الزمن لم ولن يعود كما كان، ومطلع العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين يشهد لحظة تاريخية بتراجع الدور الأمريكي والغربي عن مركز القيادة، أمام تصاعد مرتبة الجانب الصيني، وأخيرًا محاولات روسيا لاستعادتها قوتها العظمى السابقة. فهناك رغبة واضحة من تلك القوى الصاعدة لمراجعة النظام الدولي والعالمي الذي يعيشه العالم منذ نهاية الحرب الباردة، وحاجة ماسة إلى «تعديلات جديدة لمواجهة التحديات العالمية المشتركة المتعلقة بالجائحة والاحتباس الحراري والإرهاب وانتشار الأسلحة النووية والتعامل مع الفضاء الخارجي». وستستمر ملامح النظام العالمي الجديد في التكشُّف تدريجيًّا، لحين الوصول إلى اللحظة الحاسمة التي يتغير فيها العالم تغيرًا نهائيًّا، ويشمل التحول توازنات القوى السياسية والاقتصادية.

ثالثًا: هل أوشك عصر العولمة على الانتهاء؟

بما أن النظام الدولي كالكائن الحي ينمو ويتغير بمرور الوقت، وقد يتداعى أو ينهار؛ فإنه لا شك أن التحوُّل المتوقع في أوزان القوى وأحجامها في النظام الدولي الجديد، الذي هو قيد التشكل، سيساهم في رسم ملامحه الجديدة بصورة أكثر وضوحًا. ومن بين ملامح النظام القائم التي باتت مهددة في الوضع المعتاد الجديد هي مفهوم «العولمة»، ويتجلى ذلك في الشكل الجديد الذي أخذته الحرب بين روسيا وأوكرانيا، والعقوبات الاقتصادية التي تفرضها الدول الغربية على روسيا التي أصبحت أداة مفرطة الاستخدام للدبلوماسية الوقائية كما يصفها أستاذ الاقتصاد السياسي البريطاني روبرت سكيدلسكي.

ويرى فيودور لوكيانو؛ مدير الأبحاث في نادي الداي الدولي ورئيس تحرير مجلة روسيا في الشئون العالمية، حسب ما ورد بأحد تقارير مركز الدراسات العربية الأوراسية حول «ما يقوله الخبراء الروس عن مسار الصراع مع الغرب في أوكرانيا»؛ أن العالم «لن يعود إلى العولمة التي اعتدناها جميعًا» في ضوء العقوبات غير المتوقعة التي فرضت على الجانب الروسي. وهو ما أكده أيضًا ثيس بيترسن؛ الخبير الاقتصادي في مؤسسة «برتلسمان» الألمانية، محذرًا من نهاية عصر العولمة، وقال: «ربما نكون الآن في بداية نوع من تفكّك العولمة»، مشيرًا إلى «الركود الكبير، والإجراءات الاقتصادية الحمائية، وإعادة هيكلة سلسلة التوريد بسبب الوباء، فضلًا عن تفكك أسواق السلع المترابطة جراء حرب أوكرانيا».

وإن كان مصطلح «العولمة» يبدو لنا أكثر اعتيادًا عن غيره قبل «الوضع المعتاد الجديد ما بعد الجائحة»، يرى بعض الخبراء أن الحرب في أوكرانيا، جنبًا إلى جنب مع جائحة فيروس كورونا، بمثابة نقطة تحوُّل نحو بداية عصر «تفكيك العولمة Deglobalization»، وذلك في ضوء ما نشهده يوميًّا من تعطُّل في سلاسل الإمداد، والارتفاع الحاد في الأسعار، وموجات القصور في إمدادات الطاقة والغذاء. وإذا كانت الجائحة قد أحدثت تصدعات في الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، فها هي الحرب في أوكرانيا تعصف بأسواق السلع الأساسية، وهناك من يرى ذلك معلمًا على خارطة طريق «تفكيك العولمة». لكن يجدر بالذكر أن

تراجع العولمة، أو تباطؤها، ليس بجديد، بل كان قيد التقدم بالفعل قبل انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد. والدليل على ذلك، ما شهده العالم في الحرب التجارية الصينية الأمريكية، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وصعود ترامب والقادة الشعوبيين القوميين في جميع أنحاء العالم. كما أبرزت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ عديدًا من نقاط ضعف العولمة.

لكن، من ناحية أخرى، يرفض محللون آخرون وضع مفهوم العولمة في مقابل تفكيكها، ويفضلون إيجاد صيغة توازن بين «العولمة» و«تفكيك العولمة»، بل ويزداد سعي صنَّاع القرار نحو صياغة توازن مناسب بين الحلول العالمية والمحلية. والدليل على أن الحل لا يكمن في تفكيك العولمة، هو أن استجابة العالم المجزأة والمتفاوتة أثناء الجائحة أدت إلى تفاقم آثار الجائحة منذ البداية. فلقد أخفقت الصين، على سبيل المثال، بتأخرها في إنذار العالم من خطر الجائحة على مدى أسابيع حاسمة، حرصًا منها على أن تقصر المعرفة بالفيروس على أنظمتها القومية فقط. بل وتذهب آراء أخرى إلى تسمية التغيير الحالي بضبط العولمة أو تطورها بدلًا من تفكيكها. فيرى الكاتب الأمريكي روبرت كابلان أنه سيكون هناك ما يسمى بإعادة عولمة العالم أو عولمة ٢,٠، وسيميزها ظهور تكتلات قوى عظمى، و«معها جيوشها المتنامية وسلاسل الإمداد الخاصة بها، إزاء صعود الأوتوقراطية وظهور فوارق اجتماعية وطبقية تفضي إلى ظهور الأهلانية والشعبوية».

خلاصة القول: إنها قصة ظهور انقسامات عالمية جديدة وأخرى عائدة من جديد. وإن كانت الحرب اليوم تدور داخل نطاق أوكرانيا، لكن الرهان يقع خارجها بعد أن تحولت الحرب فيها إلى ساحة لاستعادة الأوزان السياسية في العالم. وبناءً على نتائجها، سيكون شكل التموضعات الجديدة لتحالفات وتوازنات دول العالم. وفي ظل استمرار الحرب وتضاعف كلفتها وتبعاتها المدمرة يومًا بعد يوم، من المتوقع أن تتغير بعض المواقف والتحالفات طبقًا للمصالح في حالة استمرار الصراع لفترات أطول. ولا شك أن تحديد مسار اتجاه دول العالم المختلفة والمتنوعة، أمر يحتاج كثيرًا من التدبُّر والتفكير. ولا توجد إجابة قاطعة لما سيكون عليه شكل النظام العالمي الجديد في الوقت الحالي. ورغم سرعة توالي الأحداث

فإن الدخول الروسي إلى أوكرانيا والاستيلاء الكامل على أوكرانيا وتبديل حكومتها بشكل يتناسب مع الخطط الروسية يستلزم وقتًا. ومن المتوقع أن تستمر «لعبة عض الأصابع بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والدب الروسي والتنين الصيني من جانب آخر» لفترة ليست طويلة، قبل أن يمر العالم بمرحلة غروب الشمس الأمريكية.

BIBLIOTHECA ALEXANDRINA
مكتبة الإسكندرية